

التدخل الأجنبي في ليبيا وتأثيره على بناء الدولة

Foreign intervention in Libya and its impact on state building

الفاثح عبد الله عبد السلام^٢.

صالح سالم معود البوسيفي^١.

EL faith A. Abdelsalam

Saleh Salem Masoud

ملخص:

تناول البحث ظاهرة التدخل الأجنبي في ليبيا ٢٠١١م، والتي ساعدت فيها المنظمات الدولية لإضفاء الغطاء الكافي عليها، حيث وُضع القانون الدولي والعلاقات الدولية جانباً، وتحول حق الدولة في عدم المساس بشؤونها الداخلية إلى حق في التدخل، كما يعد الحق في التدخل سلوكاً خاطئاً وغير مألوف تغطية أهداف وشعارات إنسانية، ونظراً لطبيعة الدراسة فقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لسرد الوقائع التاريخية والأحداث خلال الفترة الزمنية، وفهم ظروف التدخلات الأجنبية عبر العودة إلى الجذور التاريخية، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لما لهذا المنهج من مزايا تساعد في تحليل مضمون الدراسة، حيث يتعامل مع المشكلة وطبيعتها ويقوم أيضاً بقياس مستوى تغيراتها ومعرفة أسبابها واتجاهاتها، ويهدف إلى التعرف على حقيقة المشكلة على أرض الواقع، وتغلف جميعها آليات إدارة الصراع الدولي التي تشكل حقيقة الأهداف من وراء التدخل في ليبيا في ٢٠١١م وإسقاط نظام الحكم، حتى أصبح الاغتيال الاقتصادي للأمم إحدى سمات وأهداف هذا التدخل فأصبحت ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية؛ لا بل ساحة للحرب بالوكالة، وزادت هذه التدخلات في تأجيج الصراع الداخلي في ليبيا بدعم دول إقليمية ودولية لطرف على حساب آخر ما جعل الشعب الليبي ضحية للمؤامرات الخارجية، وساهمت في نهب ثروات البلاد.

^١ طالب دكتوراه بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. mantser2011ss@gmail.com

^٢ محاضر بقسم العلوم السياسية، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. elfaith@iiu.edu.my

الكلمات المفتاحية: التدخل الأجنبي، ليبيا، السيادة، الإرهاب، الحرب الأهلية.

Abstract:

The research dealt with the phenomenon of foreign interference in Libya in 2011, in which international organizations helped to give it adequate cover, where international law and international relations were set aside, and the right of the State not to prejudice its internal affairs has become a right to intervene, and the right to intervene is wrong and unusual behavior. Objectives and slogans of humanity, and given the nature of the study, the researcher relied on the historical method to tell the historical facts and events during the time period, and to understand the circumstances of foreign interventions by returning to historical roots, as well as descriptive analytical approach because of the advantages of this approach. The content of the study, which deals with the problem and its nature and also measure the level of changes and know the causes and trends, and aims to identify the reality of the problem on the ground, and all cover mechanisms of international conflict management, which are the real objectives of the intervention in Libya in 2011 and the overthrow of the regime, until it became Economic assassination of nations is one of the features and objectives of this intervention and Libya has become an arena for foreign interventions; it is even a field of proxy war. These interventions have increased the internal conflict in Libya with the support of regional and international states to one party at the expense of another, which made the Libyan people a victim of foreign conspiracies. Hub of the country's wealth.

Keywords: foreign intervention, Libya, sovereignty, terrorism, civil war.

التمهيد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد، فقد

باتت التدخلات الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط التي تتمتع بأهمية خاصة في حسابات الدول الكبرى، لما للمنطقة من أهمية استراتيجية في الساحة السياسية الدولية والإقليمية، ولما تتمتع به من خصوبة في مواردها الطبيعية وفي مقدمتها النفط والغاز، إذ أعطى النظام الليبي في عهد القائد معمر القذافي الذريعة في إدخال ليبيا في دوامة من المشاكل وخاصة مع الدول الأجنبية، وقد استغلت الدول الغربية الأحداث التي وقعت في العديد من الدول العربية، والتي تُعرف بالربيع العربي للإطاحة بنظام الحكم في ليبيا، فدخلت ليبيا في دوامة من النزاعات والحروب الداخلية التي لم تهدأ منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي، إذ أدى غياب مؤسسات الدولة الدستورية في ليبيا إبان حكم نظام القذافي، وانتقالها سريعاً إلى التعددية الحزبية في ظل انعدام الاستقرار السياسي، فكان للتعددية انعكاس قبلي ومناطقي وديني وأيديولوجي؛ مع عدم وجود مؤسسات وتجارب ديمقراطية سابقة، تسبب في صراعات حادة بين الفرقاء السياسيين للهيمنة على مقاليد الدولة وثروتها^٣.

لمحة عن ليبيا قبل الاستعمار الإيطالي:

يعدّ التاريخ الليبي مرتبطاً بتاريخ البلاد العربية الأخرى، وخاصة تونس ومصر والجزائر والسودان، وقد أصبحت العلاقات والتفاعلات القائمة بين هذه البلدان من خلال ما تتميز به من وحدة تاريخية وسياسية وجغرافية وعرقية متكاملة، وتكشف بوضوح السياسة الاستعمارية نحوها، وسياسة سائر الدول الإمبريالية التي قامت بمهاجمة المنطقة من الشمال البحري وحتى الجنوب الصحراوي، والتي تدور حول المزايا الاستراتيجية والاقتصادية التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط، إذ تعد منطقة نزاعات على مدى قرون، وحلبة صراعات خاضتها أطراف مختلفة بهدف السيطرة عليها والتمتع بميزاتها؛ لذا فإن من البديهي أن يحوم صراع الدول الطامعة حول الدولة العثمانية والتي تتمتع بأهمية كبيرة للغاية في حسابات الرأسماليين؛ لما تمتلكه هذه المنطقة من موقع استراتيجي مهم في العالم^٤.

^٣ خالد حمزة المعيني، موقع الجزيرة نت، (الدوحة: ٩ أبريل ٢٠١٢م).

^٤ جمال مشري، "جغرافية الجزائر والمغرب العربي"، (الجزائر: المعهد التربوي، د.ط، ١٩٨٧م)، ص ١٥٠.

التدخل الأجنبي للولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا ١٨٠١م (حكم الأسرة القرمانيّة)

إن هيمنة أمريكا وسيطرتها على العالم ليست وليدة اللحظة، بل هي ممتدة في عمق التاريخ، ومنذ مطلع القرن الثامن عشر حين إعلان استقلال المستعمرات الأمريكية عن بريطانيا، وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية على أنقاض الشعوب الأصلية لأمريكا من الهنود الحمر الذين تمت إبادتهم، فانطلقت هذه المستعمرات الجديدة حول العالم بهدف السيطرة من خلال فرض الهيمنة الاقتصادية والقوة العسكرية، في ربيع ١٨٠١م أكملت الولايات المتحدة استعداداتها لإرسال أسطولها الحربي إلى مياه البحر المتوسط، وكان الأسطول مجهزاً بفرقاطتين "فيلادلفيا" و "بيزديننت" كل منهما مزود بـ ٤٤ مدفعاً، وسفينة مزودة بـ ٣٢ مدفعاً هي "إيسكس"، وسفينة أخرى شراعية مزودة بـ ١٢ مدفعاً هي "انتربرايز"، وفي ٢٠ مايو ١٨٠١م بدأت سيرها لتعزز هذه القوة هيبية وشوكة الولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط، وقد تلقى قائد الحملة أوامر ببث الرعب في قلوب حكام شمال إفريقيا، ولقد اعتبر الباشا الإطالة في أمد المفاوضات من جهة القنصل الأمريكي ضعفاً من قبل الولايات المتحدة، وحتى يعوض الباشا عن النفوذ الأمريكي الذي لم يدفع له فقد أصدر الأمر لقائد الأسطول في مايو ١٨٠١م بالسطو على أي سفينة أمريكية يصادفها، وصارت هناك عدوات بين يوسف باشا والولايات المتحدة فاتخذ قائد الحملة القرار بفرض حصار على طرابلس من جهة البحر، وبشكل خاص قصف طرابلس وإخضاع يوسف باشا القرماني للنفوذ الأمريكي بقوة السلاح، وقد أعد القنصل إيتون خطة سرية لكيفية غزو طرابلس والتخلص من يوسف باشا استبداله بأخيه أحمد باشا القرماني، وكانت المرحلة الأولى من الخطة تقضي باستمالة أحمد باشا، وتنظيم مؤامرة هدفها تنحية يوسف باشا عن العرش وتولية أحمد مكانه، وكان أحمد باشا يعول على الولايات المتحدة في استعادة سلطته التي اغتصبها يوسف القرماني منه، وكانت خطة الإطاحة بيوسف باشا بمساعدة أمريكا^٥.

في ٢٠ مايو ١٨٠٢م تم تجهيز حملة جديدة مؤلفة من سفينة القيادة "كونستيليشن"، وفرقاطتي "فيلادلفيا" و "انتربرايز"، إلى جانب أربعة سفن جديدة تحت قيادة إدوارد بريبل، وتجمعت تلك الحملة في جبل طارق بهدف تزويدها

^٥ كوستانزيو برنيا، طرابلس من ١٥١٠ إلى ١٨٥٠م، تعريب: خليفة محمد التليسي، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٨٥م)، ص ٢٦١.

بالمؤن وبالمياه، وهي في طريقها إلى شواطئ إيالة طرابلس الغرب، وفي أكتوبر ١٨٠٣م اقتربت كل من "فيلاذلفيا" وفوكس" من شواطئ طرابلس، وتم الإيعاز لها بقصف المدينة بالقنابل إذ لم تكن المدافع الـ ٤٤ في "فيلاذلفيا" جميعها بعيدة المدى؛ لذا كان يجب الاقتراب من المدينة أكثر كي يقوى مفعول القصف، إلا أن السفينة كانت ذات غاطس عميق فلم تستطع الاقتراب من الشواطئ كثيراً، فاتخذ القبطان "بيندريدج" قراراً بالاكْتفاء بحصار المدينة وإطلاق النار بشكل متقطع، لم يؤد هذا الحصار الذي دام قرابة ٢٠ يوماً إلى أية نتيجة^٦. تمكنت مجموعة من القوارب الليبية من مهاجمة السفينة يو إس إس فيلاذلفيا قريباً من الساحل الليبي، ثم انسحبت أمامها في حركه تكتيكية إلى أن اقتربت من الشاطئ وفيلاذلفيا تطاردتهم، مما أدى إلى انحرافها باتجاه الصخور، فقامت تسعة سفن ليبية بحصارها تماماً واعتقلوا طاقمها وفي مقدمتهم الكابتن بينبريدج ومعه ٣٠٩ من رجال المارينز، واقتادتهم إلى الشاطئ أسرى، ثم سحبت القوارب السفينة إلى ميناء طرابلس، وهكذا تمكنت القوات البحرية الليبية من الاستيلاء على السفينة الأمريكية يو إس إس فيلاذلفيا في ٣١ أكتوبر ١٨٠٣م وكان لهذه الأحداث تأثير في نفوس البحرية الأمريكية إلى حد أن نشيد البحرية الذي كان يردد وقتذاك، لم يتغير إلى أيامنا هذه إذ ما زالوا يرددونه "من قاعدة مونتيزوما إلى شواطئ طرابلس نحن نحارب معارك بلادنا في الجو والأرض والبحر"، وهذا دليل على الغطرسة والعنجهية الأمريكية، إذ تأتي السفن الحربية الأمريكية من أقاصي البحار إلى البحر الأبيض المتوسط كي تبسط نفوذها على دول الشمال الإفريقي^٧.

ليبيا في فترة الاستعمار الإيطالي وبداية سيطرة على الاقتصاد وتمهيدها لغزو ليبيا:

تعاظم تغلغل إيطاليا الاقتصادي في مطلع القرن العشرين في حوض البحر المتوسط، وحازت أسواق البلاد المطلة على البحر الأبيض المتوسط أهمية كبيرة من جانب مفكري إيطاليا الاقتصاديين، فقاموا بتركيز اهتمامهم على أسواق الدولة العثمانية وبلدان شرق المتوسط ودول البلقان وشمال إفريقيا، وقد افتتحت فروع عدد من البنوك الإيطالية، كبنك دي روما والمصرف التجاري الإيطالي ومصرف الاعتماد الإيطالي، فتدفقت رؤوس الأموال الإيطالية، واندرجت تحت مسمى

^٦ المصدر السابق.

^٧ أحمد النائب، الأنصاري، المهمل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، (طرابلس: منشورات مكتبة الفرجاني، ط١، ١٩٦٣م)، ص٣٣٦.

التغلغل الاقتصادي السلمي^٨. فقد اقتنع الساسة الإيطاليين بأهمية استخدام الوسائل والأدوات الاقتصادية على أقل تقدير في الوقت الذي أدركوا فيه صعوبة اللجوء للأدوات العسكرية، واتبعت حكومة إيطالية هذا المنهج فقد أفصح وزير خارجيتها "توماس تيتوني" أمام مجلس الشيوخ عن ضرورة البدء باستثمار رؤوس أموال طائلة في ليبيا، وفي الوقت نفسه عرض على بنك دي روما كيفية الاستغلال الاقتصادي لليبيا، وقد أظهرت الدولة العثمانية في البداية مخاوفها وأبدت استعدادها لمعارضة تأسيس البنوك الأجنبية وبخاصة الإيطالية، واحتكر البنك عملية التجارة وسيطر عليها، إضافة إلى امتلاكه لاستثمارات ضخمة في ليبيا اشتملت على كثير من المصانع في سائر المجالات الاقتصادية، واتسع نفوذ البنك في ولايتي برقة وطرابلس ليشمل طرق الملاحة التي تمتد لجميع السواحل الليبية، ثم قضى على كافة الشركات الأجنبية المنافسة له وبشكل خاص الشركات الألمانية^٩.

نجحت إدارة البنك في تحقيق مساعيها، وحاولت الدولة العثمانية الوقوف ضد نشاطات البنك التي تهدف إلى السيطرة على ولايتي برقة وطرابلس الغرب، مما حدا بالحكومة الإيطالية إلى التخفيف من شكوك ومخاوف السلطات العثمانية، مؤكدة لها أن البنك ليس تابعاً للحكومة الإيطالية، وإنما هو شركة مساهمة تهتم بتطوير التنمية في ليبيا وتعزيز العلاقات بينها وبين إيطاليا والقيام بالعمليات المصرفية هناك، وفي عام ١٩٠٥م استطاعت إيطاليا الحصول على امتياز تأسيس لفرع بنك دي روما في كل من طرابلس الغرب وبرقة، وبدأ نشاطه الفعلي هناك في ١٥ أبريل عام ١٩٠٧م، وتم اختيار رجل الأعمال الإيطالي "انريكو بريشياتي" لإدارته، وما لبث أن بدأ البنك في مزاحمة البنوك الأخرى وإقصائها، وتمكن بنك دي روما من تأسيس قواعد اقتصادية لإيطاليا في طرابلس الغرب، إذ قام بافتتاح فروع جديدة له في معظم المدن الليبية، وشرع في تنفيذ السياسة الإيطالية الرامية إلى السيطرة على ليبيا، فنجح في تسيير أعماله، وصارت إيطاليا

^٨ عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه ١٩١١-١٩٤٣، (طرابلس: منشورات مركز الدراسة جهاد الليبيين، ط ٢، ١٩٨٨م)، ص ٢٩.

^٩ محمود العرفاوي، محاضرات الإمبريالية والفاشية الإيطاليتين عسر ولادتها ودفنها في ليبيا، ترجمة: عمر الطاهر، (طرابلس: منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، ج ٢، ١٩٩١م)، ص ٤٠٤.

فعلاً شريك الدولة العثمانية ومنافسها الأول في تجارة طرابلس الغرب الخارجية والداخلية^{١٠}. وكان الهدف من افتتاح هذه الفروع الاستيلاء على الأراضي وتملكها ونزع ملكيتها من أهلها وإعطاءهم الأموال على شكل قروض برّبا فاحش واحتكار تجارة ليبيا، كما عين بنك دي روما تجاراً يهود كوسطاء بينه وبين الأهالي بحكم العلاقة التجارية التي تربطهم مع إيطاليا ومعرفتهم باللغة الإيطالية، فاستطاع البنك جلب مصالح اقتصادية كبيرة لإيطاليا، وأن يستولي على أراضي كثيرة، وأن يجر بعض الأسر الليبية ويورطهم ليحبسهم في التعامل معه مالياً، الأمر الذي أدى إلى الاستيلاء على ممتلكاتهم في النهاية عن طريق الرهن والحجز، وهكذا نفذوا سياسة التغلغل الاقتصادي السلمي بتوجيه من الحكومة الإيطالية كوسيلة للتدخل في الشؤون الليبية^{١١}.

وأدى بنك دي روما دوراً فعالاً في إحياء الروح الإمبريالية في نفوس طبقة رجال الدين لتحصيل تبريكاتهم الروحية لعملية الغزو، والحصول على دعم الفاتيكان المالي، فالحملة العسكرية على طرابلس وبرقة كانت تعدّ مغامرة بالنسبة لقساوسة الفاتيكان الذين ساهموا في رأسمال البنك لتحقيق الأرباح المالية، وهكذا ساهمت الفاتيكان بنشاط عال في تهيئة وإقناع الرأي العام الإيطالي روحياً بأهمية هذه الحملة، وأنّها ستعيد للمسيحية أمجادها الغابرة في الشمال الأفريقي^{١٢}.

التدخلات الأجنبية ودور الحركة السنوسية في مقاومة الاستعمار:

نال السيد المهدي شهرة واسعة إثر نجاحاته المتواصلة في توسيع رقعة انتشار الحركة السنوسية التي بلغت أوج انتشارها في حياته، فهو الذي وطّد دعائم النظام والسلم في البلاد التي خلت من أي قانون قبل ذلك، وعلم أهلها معنى احترام الذات وكرامة الإنسان والعمل بمبادئ الإسلام الصحيح في الحياة اليومية، لا بل حققت الحركة السنوسية على أراضي ليبيا الشاسعة من أقصاها إلى أدناها قدراً كبيراً من الرقي المادي والمعنوي والاستقرار الذي لم تشهد له مثيلاً قط، ولقد

^{١٠} عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، ص ٣٠.

^{١١} أحمد إبراهيم دياب، "الغزو الإيطالي في الصحافة العربية"، مجلة البحوث التاريخية، (طرابلس: منشورات مركز الجهاد، ط ١، ١٩٨٨م)، ص ١٦.

^{١٢} عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الإيطالي وموقف الليبيين منه، ص ٣٣.

أفشت بين أهلها روح الوثام والإخاء على أسس العقيدة الإسلامية، وفي تلك الفترة ظهر خطر محقق من أقصى الجنوب الغربي فهدد وجود الحركة السنوسية برمتها، إذ بدأ الغزو الفرنسي للأراضي التشادية سنة ١٩٠٠م^{١٣}.

وقد وقعت كل من فرنسا وإنجلترا معاهدة سرية بينهما في مارس ١٨٩٩م، وكانت نموذجاً واقعياً للدسائس والمؤامرات الأوروبية التي حيكت آنذاك بغرض الاستيلاء على ممتلكات إفريقيا، إذ خصصت بموجب تلك المعاهدة منطقة وسط السودان من دارفور شرقاً إلى بحيرة تشاد غرباً، رغم أنها كانت سلطنة مستقلة منذ القدم، فقد أبدت فرنسا التزامها باحترام المصالح البريطانية في منطقة السودان المصري، وعقب ذلك عقدت فرنسا وإيطاليا اتفاقية سرية في ديسمبر ١٩٠٠م أطلقت بموجبها يد إيطاليا في ولايتي طرابلس الغرب وبرقة التابعتين للدولة العثمانية لقاء إقرار الحكومة الإيطالية بالمصالح الفرنسية في المغرب العربي^{١٤}.

وهذه الاتفاقيات الهادفة إلى اقتطاع أجزاء من إفريقيا بين الدول الأوروبية تعد أمثلة حية على المساومات الرخيصة، ونظرة الاستهزاء التي سادت في تلك الحقبة والتي تجاهلت بشكل تام حق السكان الأصليين في اختيار من يحكمهم، وفيما يخص وسط السودان فقد زعم الفرنسيون أن الحركة السنوسية هي العقبة الأساسية في طريقهم بحجة أنها شديدة العداء للدين المسيحي، إذ كانت الحركة السنوسية تدفع باتجاه المحافظة على نمط الحياة السائد والذي يتسم بالاستقلالية، ويكون سداً يحول دون تسلل الاستعمار إلى صفوفها فقد صدرت إلى الإخوان تعليمات صارمة بمنع زيارة المستكشفين الأجانب ممن كانوا يرون في الزوايا تحدياً لا يقاوم بمهدف معرفة ما يدور فيها^{١٥}.

أدركت قيادة الحركة السنوسية أن هؤلاء المستكشفين هم عيون استكشافية للقوات الغازية، ولكن لم يحدث أن هاجم السنوسيون أو اغتالوا أي مسافر مسلم قط، فمثل هذا السلوك يتنافى كلياً مع إيمانهم القوي بتعاليم الإسلام

^{١٣} عبد العزيز بن عبد الله، معلمة التصوف الإسلامي، (المغرب: دار المعرفة، ج ٣، ط ١، ٢٠٠١م)، ص ٦٧.

^{١٤} هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكراً إبراهيم، (طرابلس: المنشأة العربية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨١م)، ص ٥٨.

^{١٥} المصدر السابق نفسه.

ومبادئه، ولكن تسارعت وتيرة وصول النفوذ الاستعماري إلى مناطق حكم الحركة السنوسية وفق معاهدة مبرمة بين فرنسا وبريطانيا في سنة ١٨٩٩م، حيث بدأت أرتال القوات الفرنسية بالتحرك شرقاً انطلاقاً من قواعدهما جنوبي الجزائر والنيجر، وكانت في الفترة التي انتقل فيها السيد المهدي إلى إقليم "قورو" فكان الاستيلاء على زاوية بير علالي، وهي مركز السنوسية في مدينة "كان"، وقتل شيخها محمد البراني سنة ١٩٠٢م فكان ذلك بمثابة ضربة مؤلمة للحركة السنوسية، وبعد ذلك شرع الغزاة الفرنسيون في القيام بحملة لا رحمة فيها ولا هوادة بغرض القضاء على الحركة السنوسية وإبادتهم بالكامل في دولة تشاد وخارجها وذلك خلال مدة قصيرة لا تتجاوز العشر سنوات^{١٦}.

هنا لجأ السيد أحمد الشريف إلى البحث عن سبيل آخر لإنقاذ الحركة السنوسية، في حين كانت مناطق "بورنو وتبستي" بما في ذلك أقاليم "قورو وواجنجا" قد وقعت بكاملها في أيدي الفرنسيين، فأرسل يطلب النجدة من "اللورد كتشنر" بالقاهرة، ورأت الحكومة البريطانية حينها أن الكفرة هي من ضمن المناطق التابعة لسلطان الإمبراطورية العثمانية، فتدخلت لمنع فرنسا من احتلالها نظراً لوجود اتفاقية بينهم، إذ إن أحد الطواوير الفرنسية قد وصل بالفعل إلى منطقة السارة الواقعة على بعد مئتي ميل فقط جنوبي الكفرة^{١٧}.

وفي سنة ١٩١٠م انسحبت القوات الفرنسية تجاه بلدة تكرو ومن ثم إلى نقطة الحدود الفاصلة بين أراضي تشاد وليبيا، وما أن نجت ليبيا من تهديد مماثل في الجنوب حتى حاق بها في الشمال تهديد جديد أكثر خطورة من سابقه، سعيًا خلف حقها المزعوم في الحصول على منطقة نفوذ لها بليبيا، ووضع موطئ قدمها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية، والتي كان قسم كبير منها قد وقع بالفعل في أيدي الإنجليز والفرنسيين، فقامت إيطاليا بإعلان الحرب فجأة على ليبيا في سبتمبر ١٩١١م، ثم قامت بإنزال قواتها في كل من مدن الخمس وطرابلس وبنغازي وطبرق ودرنة، ومثل هذا العمل اعتداء سافراً أثار غضب العالم الإسلامي، بينما لم يرتفع في أوروبا صوت مناهض؛ لأن كل

^{١٦} عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى، (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د.ط، ١٩٩٦م) ص ٦٥.

^{١٧} شارل فيرو، الحوليات الليبية، ترجمة: محمد عبد الكريم الوائي، (ليبيا: بنغازي، منشورات جامعة قارونس، ط ٣، ١٩٩٤م) ص ١٢٣.

الدول الأوروبية الكبرى عكفت على القيام بأعمال عدوانية مشابهة في أجزاء أخرى من القارة الإفريقية، أما تركيا التي كانت وقتذاك غارقة حتى أذنيها في حرب البلقان لم يسمح لها الوضع للقيام بعمل دفاعي فعال في ليبيا، ثم وقعت مسؤولية تنظيم المقاومة الليبية على عاتق الزعماء الوطنيين وحدهم ولكن كان ينقصها التنسيق وكفاءة التوجيه، ومن ثم أرسل السيد أحمد الشريف مطالبه في تلك الأثناء من الكفرة لحث السنوسيين على أن يذهبوا للوقوف مع الحاميات التركية في مناطق درنة وبنغازي^{١٨}.

وبهذا الشكل أسس رجال القبائل المحلية حركتي مقاومة منفصلتين في برقة وطرابلس، وعلى هذا المنوال بقت المقاومة مستمرة طوال فترة النضال ضد الإيطاليين، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكومة العثمانية ظلت في عجزها ولم ترسل إمدادات عسكرية بسبب الحصار البحري الذي فرض على سواحل ليبيا من قبل إيطاليا^{١٩}.

عهد الملك إدريس السنوسي ١٩٥١م ليبيا نحو الاستقلال ونهاية الاحتلال:

في سنة ١٩٤٩م أعلنت الأمم المتحدة أن ليبيا التي كانت تعدّ الشاطئ الرابع لإيطاليا، والمهيأة لاحتلال بشري إيطالي على أتم الجاهزية لأن تصبح دولة متحدة مستقلة، وقد كاد الشعب الليبي أن يفقد هويته حينما دارت رحى الحرب العالمية الثانية، وكان من المحتمل أن تنتقل ليبيا أيضاً من يد إلى أخرى إثر الحرب لولا تضافر جهود أبناء الوطن المخلصين وتكاتفهم والمفاوضات التي أجروها مع الدول المستعمرة بغية نيل الاستقلال^{٢٠}.

وقبل أن تحصل ليبيا على استقلالها كانت لا تتجاوز كونها تعبيراً جغرافياً؛ نظراً لأن سكانها كانوا يسمون طرابلسيين وفزانين وبرقاويين، ولم ينصهروا جميعاً في بوتقة اسم جغرافي واحد، والجدير بالذكر أن اسم ليبيا كان قد أطلق

^{١٨} نيكولاي إيليتش بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، ترجمة عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ط ٢، ٢٠٠١م) ص ١٧٤.

^{١٩} الحسيني الحسيني المعدي، الملك محمد إدريس السنوسي "حياته وعصره"، (القاهرة: دار كنوز، ط ١، ٢٠١٣م) ص ٩٥.

^{٢٠} مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، (بيروت: دار الثقافة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، د. ط، ١٩٦٦م)، ص ٩.

على أرض معينة في قديم الزمان، فقد كان الإغريق يطلقون اسم ليبيا على منطقة شمال إفريقيا، وقد صار اسم ليبيا اليوم محل فخر لقوم يحتلون به مكاناً لاثقاً بين مصافي الأمم الأخرى^{٢١}.

في ١١ نوفمبر عام ١٩٤٢م سيطرت القوات البريطانية على برقة بعد أن دحرت الجيش الإيطالي، وقامت بإدارتها حتى توقيع معاهدة صلح بين الأطراف المتحاربة، فقد كان هدف الحكومة البريطانية مواصلة أعمالها الحربية وإلحاق الهزيمة بالعدو، ونتيجة للوضع العسكري غير المستقر فإن مقر الحكومة العسكرية البريطانية تم نقله من مدينة المرج إلى بنغازي عام ١٩٤٣م، وأصبح تنظيم الإدارة في برقة ورئاسة الأركان يقودها الجنرال مونتجومري، وجرى تبديل اسم الحكومة العسكرية البريطانية إلى الإدارة البريطانية في ١٠ مارس ١٩٤٣م^{٢٢}.

لم يكن الاستقلال في تلك الظروف مجرد وهم وخيال، ولكن من الواجب احترام الرغبة الكامنة في وجدان هذا الشعب الذي تعرض للاضطهاد وعانى كثيراً، وكان بحاجة ملحة إلى التدريب على الحكم الذاتي، والتمهيد لإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية، ونقل السلطات من أيدي المسؤولين البريطانيين إلى أيدي الزعماء البرقاويين^{٢٣}.

و بموجب هذا التنازل الإيطالي عن مستعمراتها في إفريقيا أحيل ملف القضية الليبية إلى الأمم المتحدة إذ لم يتفقوا حول مستقبلها، فقد اختلف الحلفاء حول مصير ليبيا، وبدأت مفاوضات سرية بين إيطاليا وبريطانيا، ولم تلبث الحكومة البريطانية أن اعتمدت هذا البرنامج واستمرت عليه كجزء من السياسة الرسمية تجاه ليبيا، حيث بنيت على افتراض مسبق بأن خطة الوصاية البريطانية الإيطالية في مشروع "بيقن سفورزا" الذي قدمه وزيراً خارجيتي بريطانيا وإيطاليا في ذلك الوقت والذي ينص على الوصاية الدولية على ليبيا، حيث عهد المشروع الوصاية البريطانية على برقة، وإيطاليا على طرابلس، وفزان توضع تحت الوصاية الفرنسية، ويجري العمل بهذا المشروع مدة عشر سنوات لتمنح بعدها ليبيا

^{٢١} المصدر السابق.

^{٢٢} انظر: مجيد خدوري، ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي، ص ٥٠-٥١.

^{٢٣} انظر: نوري السامرائي وآخرون، الدول الكبرى بين الحربين العالميتين ١٩١٤م/١٩٤٥م، (بغداد: مطابع وزارة التعليم والبحث العلمي، د.ت)، ص ٣١٨.

الاستقلال،^{٢٤} ومن ناحية أخرى سوف يرضى الشعب الليبي بالوصاية لمدة عشر سنوات، متناسين أن الليبيين قد يرفضون مبدأ الوصاية على الإطلاق، فتحوّلت مسألة التصرف في مستعمرات إيطاليا مع الوقت إلى سلعة للمساومات الدولية، وقد تأثرت جوهرياً بشروط معاهدة الصلح مع إيطاليا؛ نظراً لإقحام الأمم المتحدة في الموضوع، فبمقتضى تلك المعاهدة حددت للدول الأربع المعنية مدة عام واحد لتبت في كيفية التصرف في المستعمرات الإيطالية بشكل نهائي، وتحال القضية إذا لم يتحقق ذلك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وتلتزم الدول الأربع بقبول توصياتها في هذا الخصوص^{٢٥}.

وفي النهاية توصل الرأي العام الدولي إلى اعتبار عام ١٩٥١م عام لاستقلال ليبيا، ونادى بتسليم كل الأمور إلى سكان ليبيا، ليديروا أمورهم بأنفسهم، وأن ليبيا تعد دولة اتحادية وصاحبة سيادة واحدة، وفي عام ١٩٥٣م انضمت ليبيا إلى جامعة الدول العربية، وفي عام ١٩٥٥م انضمت إلى هيئة الأمم المتحدة، وتحت تاج الملك محمد إدريس المهدي السنوسي ليصبح ملكاً دستورياً على ليبيا^{٢٦}.

وقد كان إعلان الدستور تنويجاً للجهود التي بذلها القادة الليبيون لتأسيس دولة موحدة وما كان الدستور سوى أداة لتتطور بها مؤسسات الدولة الوليدة، وعقب الدستور يأتي قانون أسمى والذي يقوم على تحديد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام حكمها، وتحديد القواعد الأساسية لشكل حكومتها وتنظيم سلطاته العامة، ويكشف عن مدى إرادة الشعب الليبي وعزمه على أن يحقق غايته وأمانيه العريضة في الخلاص من التبعية التي جثمت على صدورهم لوقت طويل، وتطلع إلى أمل في بناء دولة مستقلة ذات سيادة^{٢٧}.

التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام حكم معمر القذافي في ليبيا:

^{٢٤} زهدي عبد الحميد سمور، تاريخ العرب المعاصر، (القاهرة: الشركة العربية للتسويق والتوريدات، ط٢، ١ يناير ٢٠١٠م)، ص ٢٢٤-٢٢٥.

^{٢٥} سامي حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٧٠م)، ص ٩٠.

^{٢٦} محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط١، ٢٠١٤م)، ص ٤٠٢.

^{٢٧} مفيد الزبيدي، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١١م)، ص ٢٢٤.

طبيعة النظام السياسي في ليبيا:

تعدّ ليبيا من دول العالم التي استقلت واستعادت سيادتها حديثاً فأعقبه الحكم الملكي في عام ١٩٥٢م، إلا أنه لم يدم طويلاً إذ شهدت ليبيا انقلاباً على الحكم الملكي من قبل ضباط من الجيش الليبي سنة ١٩٦٩م بقيادة الملازم أول معمر القذافي، لتشهد ليبيا توجهاً جديداً في الحكم، وتصير ذات نظام جمهوري إثر عزل الملك، وسميت بالجمهورية العظمى فيما بعد، حيث ظهرت توجهات جديدة في شكل آليات حكم ومؤسسات مختلفة لا مثيل لها على المستويين الخارجي أو الداخلي، وتمثلت سياسة هذا النظام في بعض الأحداث التي شكلت ملامح الدولة العامة، ينحدر العقيد معمر محمد عبد السلام أبو منيار القذافي من قبيلة القذافة، وقد ولد في سرت عام ١٩٤٢م، وهو الابن الوحيد لعائلته، ونشأ في صحراء سرت، والتحق بالدراسة عام ١٩٥٦م، وأكمل دراسته في الكلية العسكرية في بنغازي، ثم تخرج منها سنة ١٩٦٥م برتبة ملازم ثاني^{٢٨}. وفي سنة ١٩٦٤م كوّن مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار، ثم جرى إيفاده إلى بريطانيا بعد ذلك في منطقة يساند هرس في دورة تدريبية في الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٩م وهي نقطة مفصلية في تاريخ ليبيا المعاصر، وفي التاريخ السياسي لمعمر القذافي، حيث استطاع ملازم أول وهو معمر القذافي قيادة انقلاب عسكري على المملكة الليبية، وبنى أول جمهورية في ليبيا، ومنح نفسه رتبة عقيد، وتبوأ منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما أطلق على نفسه لقب قائد الثورة، ملك ملوك أفريقيا^{٢٩}.

المرحلة الأولى: مرحلة الجمهورية ١٩٦٩م - ١٩٧٦م.

بعد أحداث ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٦٩م والإطاحة بالنظام الملكي الذي لم يدم طويلاً في ليبيا، والذي قامت به حركة الضباط الوحدويين الأحرار بقيادة الملازم أول معمر القذافي وإعلان النظام الجمهوري في ليبيا، فقد شهد النظام

^{٢٨} رمزي الميناوي، رجل من جهنم، (القاهرة: دار الكتاب العربي، د. ط، ٢٠٠٢م)، ص ١٧.

^{٢٩} هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة شاكرا إبراهيم، (طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، ط ١، ١٩٨١م)، ص ١٢١.

السياسي الليبي ولادة الحياة السياسية، وأبرز مؤسسات جديدة تأثرت بمحيطها الخارجي، وكان الفكر الرائج في ذلك الوقت هو الفكر القومي الناصري، ثم تبنى النموذج المصري الذي يقوم على نظام الحزب الواحد^{٣٠}.

المرحلة الثانية: مرحلة الجماهيرية من ١٩٧٧م - ٢٠١١م.

شهدت ليبيا في عام ١٩٧٧م تغيرات سياسية جذرية، إذ جرى إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها البيروقراطية والقانونية التقليدية، وحلت مكانها هيكلية مختلفة تماماً تحت مسمى "سلطة الشعب"، وقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطات الشعبية المباشرة هي أساس للنظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وتشكلت المؤتمرات الشعبية الأساسية وغير الأساسية، والنقابات، والاتحادات، واللجان الشعبية، والروابط المهنية، ومؤسسة القضاء الشعبي، والمؤتمر الشعبي العام، والهيئة العامة للصحافة والشعب المسلح.

وفي ١١ / ٣ / ١٩٩٠م أعلن القذافي في مؤتمر الشعب العام ما أطلق عليه "الشرعية الثورية" والتي تم حصرها في شخص القذافي، وجعلت مجرد ملاحظات وتوجيهاته ملزمة التنفيذ من قبل هياكل النظام كافة عبر "صلاحياته الثورية"، وأصدر توجيهاته الثورية "الترشيد الثوري" للجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام، كما منح حق ممارسة التحريض الثوري، وهذا باختصار تدخل مباشر بكل الوسائل في تسيير وتوجيه أعمال هذه اللجان عند مستوياتها التفصيلية والدنيا، فضلاً عن التدخل في إعداد جدول الأعمال للمؤتمر العام، والموضوعات والقضايا التي يناقشها ويبحثها المؤتمر الشعبي العام^{٣١}.

الأسباب الإنسانية والقانونية للتدخل الدولي في ليبيا:

إن التطورات الدولية نحو تدويل قضية حقوق الإنسان ابتداءً من المركز القانوني الدولي الذي صار يتمتع به الفرد، قد نالت من فكرة السلطة والسيادة، لاسيما أن التدويل يستلزم بالضرورة ترك الدولة لهذه الفكرة على هيأتها المطلقة، وأن

^{٣٠} فؤاد شاكر، "الاقتصاد الليبي الماضي-الحاضر" أفاق المستقبل، (بيروت: مجلة اتحاد المصارف العربية، ع ٢٥٣، ٢٠٠٢م)، ص ٢٠.

^{٣١} محمد زهير المغربي، هيكلية النظام السياسي في ليبيا، ٧ أبريل ٢٠١٤، مأخوذ من الموقع الإلكتروني.

<http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com>.

تستبدل بفكرة السيادة النسبية المقيدة بالتزامات وواجبات دولية تقتضيها حقوق الإنسان، بيد أن السيادة والسلطة لم تصبحا من مخلفات التاريخ، على اعتبار أن دور منظمة الأمم المتحدة ومجموعة من المنظمات الدولية الأخرى صارت أكثر تدخلاً في شؤون الدول الداخلية، إضافةً إلى ارتداداتها على فحوى السيادة من جهة تراجع مظاهرها وخصائصها الداخلية والخارجية، وهو ما نستطيع أن نتبين منه أن مستقبل العلاقات الدولية سيرى تراجعاً في ممارسة الدول، نظراً لكثير من حقوقها السيادية نتيجة للآليات القانونية والسياسية، وأضحى ثمة تدخل بين ما هو عالمي ووطني، فالشأن الداخلي أصبح عالمياً في العديد من نواحيه، وأن حق الدول في التدخل الإنساني وحقوق الدفاع عن النفس مؤقتة إلى حين تدخل مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين^{٣٢}.

كما أن مجابهة التدخلات العسكرية تنطلق من جوهر صلب ألا وهو الدفاع عن مبدأ السيادة الذي يمثل حجر الأساس ومنذ القرن السابع عشر في النظام الدولي، ولا يتم النظر إلى السيادة كوسيلة لارتكاب الأعمال الوحشية أو التجاوزات في الداخل أو الخارج، بل كحماية لأفراد المجتمع وصون لجماعاته من السيطرة الخارجية، وهكذا تبدو الدولة ذات السيادة هي من تحمي أمن رعاياها وأملاكهم، وتحرس حقوقهم، وتعبّر عن إرادتهم الجماعية، حتى ولو كانت هذه الدولة تنتهك فيها بعض هذه الحقوق في الواقع، وتعتدي على سلامة وملكية وأمن بعض رعاياها، وتعوز لإدارة عامة نتيجة صدام إرادة الجماعات المتخاصمة والذي يشرذم المجتمع، ومع ذلك كله فإنه ينظر للتدخل الدولي باعتباره شراً أعظم^{٣٣}.

الحقيقة أنه وعلى الرغم من استناد القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ على مسؤولية الحماية وهو الأمر الذي يعدّ سابقة، بيد أنهما يتسمان بالغموض وعدم الدقة في مضمونهما بشأن بعض التدابير المقررة، مما يفتح الباب في وجه تفسير اتبعته بعض الدول؛ بغية تطبيقهما بالطريقة التي ترتبها على أرض الواقع، وتلك مسألة لها أهمية كبرى فيما يتعلق بآثار أي

^{٣٢} محمد يوسف علوان، "القانون الدولي لحقوق الإنسان"، مجلة علم الفكر، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٤، ٢٠٠٣م)،

ص ١٧٥-١٧٦.

^{٣٣} لستانلي هوفمان، أسست الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمي الجديد، ترجمة محمد شريف، (الرياض: مكتبة العبيكان، د. ٢٠٠٢م)، ص ١٣.

عمليات مستقبلية للتدخل يجوزها مجلس الأمن، وعندما ننظر فإننا نجد أن القرار ١٩٧٠ قد تضمن ثلة من التدابير إضافة إلى إحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية، ومن أهمها حظر الأسلحة والذي صيغ بطريقة غامضة، إذ يبدو بأنه حظر الأسلحة في بداية النزاعات، وبالتالي فالغموض الذي يشوبه جعل بعض الدول تفهم أن الحظر موجه فقط للسلطات الليبية وأنه لا يشمل الثوار، مما دفعها إلى تسليح الثوار لحماية أنفسهم، الأمر الذي جعل رسم الحدود بين التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية غير ميسر في الواقع، وأما فيما يتعلق بحظر السفر فقد تقرر بحق الأشخاص الذين وردت أسمائهم في المرفق الأول من القرار طبقاً لمعايير حددتها الفقرة ١١ منه، وكان آخر إجراء منه متمثلاً في تجميد الأصول بحق نفس الأشخاص، فإن القرار ١٩٧٠ الذي شمل الأشخاص المشاركين أو المتواطئين بشأن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا^{٣٤}.

نجد أن القرار ١٩٧٣ كذلك يشير بدوره في الفقرة الرابعة من ديباجته إلى مسؤولية الحماية، مما جعله يسير في سياق القرار الأول نفسه، وهو بالأحرى ناجم عن عدم احترام السلطات الليبية لها كما تدل عليه الفقرتان الأولى والثانية من ديباجته، حيث يعرب القرار ١٩٧٣ المؤرخ في ١٢ فبراير ٢٠١١ عن سخطه لعدم امتثال وخضوع السلطات الليبية للقرار ١٩٧٠^{٣٥}.

كما عدت محكمة العدل الدولية التدخل ممنوعاً في نيكاراغوا في ملف الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية فيها وضدها عام ١٩٨٦م وذلك حين يصعب على الدولة اتخاذ القرار في المسائل التي يمنحها مبدأ سيادة لها باتخاذ القرار فيها بحرية، ومن ذلك اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي، وتقرير السياسة الخارجية، إذ رفضت المحكمة ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكية في أن تدخلها كان بهدف إلزام نيكاراغوا على تنفيذ الالتزامات الداخلية والتي تعهدت بها أمام منظمة الدول الأمريكية، ولم تنفذها كذلك في سياق احترام حقوق الإنسان، وعدم إقامة نظام ديمقراطي هناك على

^{٣٤} عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، د.ط، ٢٠٠٠م)، ص ٤٥.

^{٣٥} علي حرب، حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، (الدار البيضاء: لؤكز الثقافي العربي، ط ١، ١ يناير ٢٠٠٠م)، ص ٢٤.

اعتبار أنها مسألة داخلية بحتة تخصها، ومن ثم ليس للولايات المتحدة حق التدخل فيها؛ لأن ذلك من شأنه خرق قاعدة حظر القوة المتعامل بها في العلاقات الدولية، ويناقض كذلك المبدأ القاضي باحترام سيادة الدول، كما أن فيه خرقاً لمبدأ عدم التدخل^{٣٦}. وصار مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى الداخلية شرطاً أساسياً لإحلال السلام الدولي، فضلاً عن أنه ضمان لحماية الدول الصغيرة من سياسات التدخل للدول الكبرى، ويحقق مبدأي الاستقلال والسيادة^{٣٧}.

الدوافع المحركة الغير معلنة للتدخل الأجنبي في ليبيا من أجل ثروات البلاد:

تعدّ المصالح الاقتصادية هي المحرك والدافع الأساسي للكثير من العمليات الدولية، وهكذا فإن التدخل الدولي مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح في ليبيا، إذ إن الغاز والنفط اللبيين يمثلان أبرز الأسباب التي دعت بعض الدول للمشاركة في تنفيذ الحظر الجوي، وتطبيق قرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٩٧٣، وقد كانت ليبيا تنتج قبل هذه الأحداث ما يناهز ١,٦ مليار برميل نفط يومياً، على أن ترفع إنتاجها بثلاثة ملايين برميل في السنوات المقبلة، فضلاً عن أن ليبيا تلي قرابة ثلث الاحتياجات اليومية من النفط والتي تحتاجها كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا على سبيل المثال، وبحسب قول بعض الخبراء فإن النفط الليبي لا تكمن أهميته في كميته فحسب بل في جودته ونوعيته؛ لكونه من النوع الخفيف؛ لذا فإن من المؤكد أن الدول الكبرى ستسعى إلى تأمين مصالحها واحتياجاتها من النفط الليبي، وإلى جانب كون النفط من الأسباب الاقتصادية المهمة للتدخل في ليبيا إلا أنه توجد أسباب أخرى^{٣٨}.

يعد كثير من المحللين والخبراء أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها النظام الليبي هي أحد الأسباب الرئيسة للتدخل العسكري الخارجي في ليبيا، فقد عرفت تلك السياسة في السنوات الأخيرة نوعاً من التهميش المتعمد للشركات الصناعية

^{٣٦} علي إبراهيم، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط ١، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٧م)، ص ٤١٦-٤١٧.

^{٣٧} عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط ٣، ٢٠٠٥م)، ص ١٩٨.

^{٣٨} شاذي عمر الشربيني، حقيقة ما جري في ليبيا، ٢٣ مايو ٢٠١٢ / الموقع الإلكتروني.

الغربية في مقابل الشركات الصينية وغيرها كالشركات الهندية، وهذا ما دفع تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانية تبدي الاستياء من تلك السياسات^{٣٩}.

كما جاء التدخل الأجنبي في ليبيا بغرض الحفاظ على توازن النظام الدولي، وليس لأجل حماية المدنيين، وقد أقدم القذافي على خطوة جريئة تتمثل في رفض اليورو والدولار، واستبدالهما بـ "الدينار الذهبي" بغية توحيد العملة الإفريقية، في خطوة متعمدة لمواجهة العملات الأجنبية، وهي عملة موحدة ومصنوعة من الذهب الإفريقي، فهي بمنزلة تقاسم حقيقي للثروة، وأحد سبل توحيد القارة الإفريقية، وهي فكرة من شأنها تغيير نظام التوازن الاقتصادي العالمي، وقد تم عقد مؤتمرين نظمهما نظام القذافي في ليبيا بخصوص هذا الموضوع عامي ١٩٨٦م - ٢٠٠٠م، وقد شد هذا الحدث الاهتمام العالمي، وكانت البلدان الإفريقية متحمسة في معظمها لفكرة القذافي.

وقمت الإشارة في وثيقة سرية سبق أن تم رفعها إلى وزيرة الخارجية الأمريكية في ذاك الوقت هيلاري كلينتون إلى أن غزو ليبيا جاء لمنع القذافي من صك وتوحيد العملة الإفريقية متمثلة بـ "الدينار الذهبي"، إذ إنها أشارت إلى أن أحد الأسباب الخفية لغزو ليبيا والتي حثت الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في اتخاذ قرار بتأييد شن الهجوم عليها تتجسد في الحؤول دون ما يرمي إليه القذافي من الاستقلال بعملة إفريقية موحدة يتم استبدالها بالعملة الفرنسية، حيث ورد في تلك الوثيقة إضافة إلى منع ابتعاد الدول الإفريقية عن الهيمنة النقدية الفرنسية فقد أراد ساركوزي من ذلك تقوية النفوذ الفرنسي في الشمال الإفريقي، وإفشال خطط القذافي على المدى الطويل والرامية إلى إبعاد فرنسا كقوة مهيمنة في إفريقيا الفرنكوفونية^{٤٠}. ولكن يقول مؤسس جمعية السلام الدكتور "جميس ثرق" إنها من الأشياء التي يجب التخطيط لها سراً؛ لأنك عندما تبدي العزم على استبدال الدولار بعملة أخرى فإنك ستكون مستهدفاً، بيد أن الولايات المتحدة

^{٣٩} أحمد إبراهيم خضر، ليبيا صراع على النفط أم السيطرة على المصرفية، ٢٨ سبتمبر ٢٠١١، مأخوذ من موقع الإلكتروني.

<http://www.aiukah.net/Web/khedr/10862/34981/>

^{٤٠} "حرية العرب في قوتهم"، مجلة تشرين، ترجمة المقال أيمان الدنون (دمشق: تصدر عن مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ع ١٢٩١٣، ١ أبريل ٢٠١٧م).

الأمريكية والاتحاد الأوروبي رفضا الفكرة، وقال ساركوزي حينها إن ليبيا تهدد الأمن المالي للبشرية قاطبة، ولم يتنازل القذافي عن فكرته ومسعاه نحو توحيد إفريقيا، وتعتمد ثروة أي بلد على مقدار ما يمتلكه من الذهب وليس كمّ الدولارات التي تتداولها، وليبيا لديها ١٤٣ طناً من الذهب، في حين أن المملكة المتحدة وعلى سبيل المثال تمتلك ضعف ذلك، ولكن مقابل عشرة أضعاف عدد سكان ليبيا، وكان القذافي قد أبدى نيته لإعادة تسعير النفط في السوق العالمية، والقبول بأي عملة وربما المباشرة في إطلاق عملة الدينار الذهبي، ما سيؤدي إلى مخاطر بالنسبة للمصارف المركزية العالمية^{٤١}.

وبعدّ المصرف المركزي الليبي مملوكاً للدولة الليبية بنسبة مئة في المئة، على خلاف باقي "المحميات" الأخرى، ما يعني أن الحكومة الليبية تملك نقدها الخاص بها من الدينار الليبي تماماً، وهذا من حقها كدولة ذات سيادة ولديها القدرة الكافية على تعزيز وتقوية نظامها الاقتصادي الخاص بها، الأمر الذي سبب مشكلة كبيرة للمصارف الاحتكارية الكبرى في تعاملها مع ليبيا، فعليها إن أرادت تنفيذ أعمال في ليبيا أن تلجأ إلى المصرف المركزي الليبي، كما أن عليها التعامل بالعملة المحلية الليبية، ومعنى هذا أن تلك المصارف الاحتكارية الكبرى ليس لها نفوذ ولا سيطرة على المصارف الليبية، ومن هذا المنطلق كان ضرب البنك المركزي الليبي أمراً مهماً للغاية للقوى المسيطرة على العالم، بيد أن هذا الأمر لا يظهر جلياً في تصريحات القادة الغربيين رغم أنه ومن المؤكد يتّأس قمة الأجندة العالمية للرامية إلى إخضاع ليبيا وإحقاقها ببقية الأمم التابعة، فقواعد مصرف التسويات الدولية في الأصل تخدم نظم المصارف الدولية الخاصة حتى وإن عرضت للاقتصادات الوطنية للخطر، والدور الذي يلعبه مصرف التسويات الدولية هو الدور نفسه الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بالنسبة للمصارف الوطنية، والأمر ليس في صالح الاقتصاد الوطني الحر المتعارض مع نظام الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI foreign direct investment) الذي يتعامل بالعملات الأجنبية، ويجعل دفع الفائدة بالدولار، ثم لا يضيف إلا النزر اليسير للاقتصادات الوطنية، لا ريب أن تطبيق نظرية الدولة في نظام النقد معناه أن كل دولة باستطاعتها تمويل مشاريعها التنموية بعملة خاصة، وهكذا ستحافظ على عملة كاملة من دون تضخم، وهذه النظرية

^{٤١} ميلاد عمر المزوغى، مجلة رأي اليوم، ٣ ديسمبر ٢٠١٧م، موقع الإلكتروني mezoghi@gmail.com.

تعني وببساطة أن التمويل المالي لأي مشروع سيكون من قبل الحكومة الوطنية في الدولة، وليس من البنوك الأجنبية الخاصة.^{٤٢}

الدوافع المحركة لسلوك الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل الأجنبي في ليبيا:

لم يكن تدخل الولايات المتحدة العسكري في الحالة الليبية جديداً، ففي عام ١٩٨٦م شنت الولايات المتحدة غارات جوية على بنغازي وطرابلس مستهدفة القيادة الليبية، ولم تقف عند هذا الحد بل وفرضت عقوبات اقتصادية على ليبيا وجمدت ودائعها، وأمرت شركاتها بالكف عن العمل هناك، وسلكت وسائل عدة لتنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها وبخاصة الاقتصادية منها، والتي تجلت بوضوح حين فرضت عقوبات اقتصادية ضد ليبيا عام ١٩٨٦م.^{٤٣}

مما يعني أن هذا الوضع تبلور برمته كنتيجة لتصميم ليبيا على معاداة النفوذ الأمريكي، واستعدادها لاستخدام مواردها المالية وغيرها من الأدوات الدبلوماسية التقليدية لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، فكان لابد من سياسة المواجهة بين الجانبين.^{٤٤}

في عام ١٩٨٨م انفجرت طائرة أمريكية فوق لوكربي في إسكتلندا، وقد خلفت الحادثة ٢٧٠ قتيلًا، فبدأت سلسلة تحقيقات طويلة عقب الحادث، غير أن الاتهام الدولي ولا سيما الأمريكي الفرنسي البريطاني لليبيا بالمسؤولية عن الحادثة لم يأت إلا عام ١٩٩١م، فأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بياناً ثلاثياً طالبوا فيه ليبيا بتسليم المتهمين في الحادثة، ومحاكمتهم هناك في إسكتلندا أو في الولايات المتحدة، وطالبوا أيضاً بأن تلي ليبيا شروط فرنسا فيما يتعلق بتفجير طائرة يوتا إليه، فكان أن نفت ليبيا تورطها في الحادثة، ورفضت أن تسلم المتهمين فيها بدعوى أن تلك العملية تتعارض مع السيادة الليبية.

^{٤٢} ميلاد عمر المزوغي، المصدر السابق نفسه.

^{٤٣} محمد عصام العروسي، "الحرك السياسي العربي هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد"، مجلة المستقبل العربي، (٣٩٣، ٢٠١١م).

^{٤٤} تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط: العراق / ليبيا / السودان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٣ يوليو ٢٠٠١م)، ص ٤٠.

ومن ثم حولت الولايات المتحدة الأمريكية القضية لمجلس الأمن الدولي، فأصدر المجلس قراره بشأن القضية، وفرض إجراءات عقابية على ليبيا، وبعد عدة محاولات عام ١٩٩٩م أعلن القذافي موافقته على تسليم المتهمين، وجرى تعليق العقوبات، فدفعت ليبيا تعويضات لعائلات الضحايا، وظلت الحقيقة غامضة حتى كشف النقاب عنها^{٤٥}.

كشفت سوزان لنداور الكاتبة الأمريكية والتي عملت كضابطة اتصال في "السي آي آيه" عن أن المخابرات المركزية الأمريكية هي من دبرت قضية تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربي الواقعة شمال بريطانيا؛ لأنها كانت تقل محققين من الوكالة نفسها كانوا قد قاموا بتحقيقات عن تورط عناصر منها في عمليات تهريب وتجارة المخدرات في المنطقة العربية وخصوصاً في لبنان، وحمل ما بحوزته من وثائق وفي طريق العودة إلى أمريكا اتخذت قيادة الوكالة القرار بتصفيتهم؛ لإخفاء الوثائق التي جمعوها وقتل من يعلم بها، ثم لفقت تهمة إسقاط الطائرة بليبيا التي دفعت ثمناً غالياً لتلك القضية، حيث رزحت عشر سنوات تحت الحصار والحظر الجوي، إثر استصدار الولايات المتحدة قراراً من مجلس الأمن الدولي عام ١٩٩٢م فيما يخص ذلك، ثم استطاعت ليبيا بعد ذلك رفع العقوبات عنها وذلك بعد أن دفعت ٢,٧ مليار دولار كتعويضات، منها ١٠ ملايين دولار لعائلة كل ضحية، وبعد قضاء عبد الباسط المقرحي ضابط المخابرات الليبي ٦ سنوات في السجن ببريطانيا لذنوب لم يقترفه هو، وهكذا كانت ليبيا ضحية مؤامرة تعويض أسر ضحايا الطائرة الأمريكية من أموال وقوت الشعب الليبي^{٤٦}.

أعادت الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب أولوياتها واستراتيجيتها وفق اهتمامها بقضية الأمن الاقتصادي الأمريكي، وإعادة رسم الخارطة السياسية العربية بشكل يحقق مصالحها إلى جانب مصالح حلفاءها في المنطقة، فعقب تفاقم خسائر أمريكا في أفغانستان والعراق كانت هناك ضرورة استراتيجية لإطلاق فزاعة "القاعدة" كمنظمة إرهابية، وبالتالي فإن على الأنظمة العربية الحاكمة الاستجابة لطلب الولايات المتحدة في ضرورة إحداث نقلة كبيرة في مجال الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والانتقال السلمي للسلطة، ورفض مبدأ التوريث السياسي، أو التقاعس عن تلبية

^{٤٥} تيم نبلوك، المصدر السابق، ص ٤٠-٤١.

^{٤٦} سوزان لينداور، عندما تصبح الحقيقة خيانة، ترجمة: داود سليمان القرنة، (الرياض: نشر شركة العبيكان، ط ١، ٢٠١٦م)، ص ٣٢٥.

مطالب الإصلاح الداخلي^{٤٧}. وتم نشر هذا الأمر بطرق شتى، وجعل الشعوب تحصل على ما تريده موهمة إياها بأنها حصلت ذلك بمحض إرادتها، وذلك عبر استخدام أدوات القوة الدبلوماسية الناعمة العامة والخاصة، والمنظمات الدولية ومختلف المؤسسات والشركات التجارية العاملة، والمتابع للاستراتيجية الأمريكية وما حصل من تقويم في بعض المجالات الفكرية يمكنه ملاحظة ما ورد في وثيقة الأمن القومي الأمريكي عام ٢٠١٠م التي أعلن عنها الرئيس أوباما، حيث قال بالحرف: "أن الأداة العسكرية ليست هي الوحيدة في تحقيق الاستقرار الدولي وحفظ السلام حول العالم، ولكن تبقى خياراً وارداً وأساسياً وفعالاً على جدول أعمال الاستراتيجية الأمريكية"^{٤٨}.

كما أن تفسير وتحليل الأداء الاستراتيجي الأمريكي نحو إقليم الشرق الأوسط يرتبط دائماً بالمصالح والأهداف الأمريكية التي يمكن إيجاز أهمها بما يأتي:

- ١ - حماية مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط والغاز، وتأمين تدفقها للأسواق الغربية والأمريكية خاصة.
- ٢ - حفظ أمن إسرائيل وسلامتها.
- ٣ - تأمين الوجود العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة العربية.
- ٤ - ضمان القدرة الاستهلاكية الكبيرة في المنطقة للمنتجات الأمريكية.
- ٥ - قوة الجذب النفسي لدى الإدارة الأمريكية التي تدفعها نحو الهيمنة على جميع مناطق العالم دون أي منافس لضمان القيادة العالمية المنفردة.

^{٤٧} هنري كيسنجر، هل هي عقيدة جديدة للتدخل، مجلة واشنطن بوست، (ترجمة عادل بدر سليمان، نقلا عن جريدة الوطن السورية، ٦ أبريل ٢٠١٢م).

^{٤٨} انظر النص الكامل لخطاب الرئيس باراك أوباما في ٤ يونيو ٢٠٠٩م في جامعة القاهرة. الموقع الإلكتروني.

mnv.america.gov/st/20090604131858.

في ظل ما يشهده عالمنا العربي والذي يسمى بثورات الربيع العربي، التي هي عبارة عن صراعات دموية وموجات عنف، وحروب طائفية على أسس عرقية ودينية، إزاء وجود مخططات جديدة يحيكها الاستعمار خلف الستار، مستهدفاً منطقة الشرق الأوسط، والتي تجلت صورتها واضحة عام ٢٠١٨م، أي بعد مرور مائة عام على اتفاقية سايكس بيكو التي رسمت حدود الدول العربية الحالية، ووفق هذه المخططات فإن المشاريع الجديدة ترمي إلى تفتيت الدول العربية وتحويلها إلى دويلات ممزقة وصغيرة^{٤٩}.

تأثيرات التدخلات الأجنبية من الصراعات في ليبيا:

أولا التدخل الإقليمي:

هناك اتجاهان إقليميان من الصراع في ليبيا فالاتجاه الأول تقوده الإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر بينما يضم الاتجاه الثاني كلا من قطر وتركيا والجزائر، فبالنسبة للاتجاه الأول عملت مصر والسعودية والإمارات على دعم مجلس النواب وقوات الجيش الوطني من أجل التصدي لخصومها من تيار الإسلام السياسي المسيطر على العاصمة طرابلس، وضغطت باتجاه تبني الجامعة العربية لقرار يدعم مجلس النواب والقوات الجيش الوطني، كما وفر انتشار تنظيم الدولة "داعش" في بعض المناطق في ليبيا غطاء مقبولا لهذه الجهود التي توافقت فيها رؤى القوى الكبرى حول خطر التنظيم، في حين ظلت قطر وتركيا والسودان على مواقفها الداعم لقوات فجر ليبيا والمؤتمر الوطني العام الذي أعيد للعمل على خلفية حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في ١٦ نوفمبر ٢٠١٤م^{٥٠}.

^{٤٩} برنارد هنري لويس، تنظيم داعش وتقسيم العالم العربي، (مدونات عربية زحمة صور، ٢٢ أكتوبر ٢٠١٦م).

^{٥٠} كامل عبد الله، "ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية" مجلة السياسة الدولية، (المجلد ٥١، ع ٢٠٥، يوليو ٢٠١٦م)، ص ١٥٢ -

على الرغم من كثرة الجهود الدبلوماسية المبذولة وجهود الأمم المتحدة للتوسط بين الفرقاء الليبيين، لنزع فتية الأزمة إلا أن حقيقة تمكن الطرفين من الحصول على دعم خارجي جيد أطلت عمر الأزمة وحال دون تنازل أحد الأطراف عن أجندته لصالح الآخر^{٥١}.

من خلال الدعم القطري لشخصيات من أطراف مختلفة مثل رجال دين منهم "على الصلابي وعبد الحكيم بلحاج" وعناصر إرهابية معروفة ورجال أعمال كما قامت قطر عقب تشكيل مجلس شوري ثوار بنغازي في عام ٢٠١٤م وعبر المؤتمر الوطني ووكيل وزارة الدفاع عضو الجماعة الليبية المقاتلة "خالد الشريف" بتمويل المجلس بالأسلحة والعتاد الذي كان يصل في نهاية المطاف إلى مسلحي المجلس في بنغازي بواسطة قوارب بحرية.

دعمت قطر أنصار "الجماعة الليبية المقاتلة" في درنة فكانت ترسل الجرافات من ميناء مصراته إلى مقاتلي "مجلس شوري ثوار بنغازي ومجاهدي درنة وسرايا الدفاع عن بنغازي"، وامتد الدعم القطري للجماعات الإرهابية إلى كتيبة "أبو عبيدة الزاوي" في مدينة الزاوية غربي ليبيا التي يعدّ زعيمها الزاوي من أكبر حلفاء عبدالحكيم بلحاج، بل يعدّ سنده الأكبر خارج طرابلس فبعد حصول بلحاج على الدعم من دولة قطر قام بلحاج بتأسيس شركة الأجنحة الليبية للطيران التي تفيد مصادر ليبية بأنها وسيلة الانتقال المستخدمة لنقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا.

أما الدور التركي محكوم بدوافع وأهداف بعينها فبالإضافة إلى البعد التوسعي الإمبراطوري الذي يمثل ذهنية النظام الحاكم كان يرى في تنظيم الراديكالية أبرز الأدوات التي ستمكنه من تحقيق هدفين مشتركين، إعادة بناء المجد العثماني وتعزيز قوة نظامه في الداخل ومحورية الدور التركي في بناء التنظيم والتحكم به^{٥٢}. مما زاد في تعميق حالة الفوضى الأمنية واشعل فتيل الحرب الداخلية ويمكن أن نستحضر أخطر عملية تسليح تركية للجماعات الليبية، في أعقاب تفتيش خبراء من الأمم المتحدة في نوفمبر ٢٠١٤م حمولة سفينة تم ضبطها في اليونان وتحتوي على (٥٥) حاوية وما لا يقل

^{٥١} المرصد، دراسات واستشارات، قطر والأمارات والتنافس الحساس في ليبيا (يناير ٢٠١٦م).

^{٥٢} المرصد، النفوذ القطري التركي في ليبيا يتقهقر، مجلة بوابة إفريقيا الإخبارية، (طرابلس: ع ٥٤، ١٥ نوفمبر ٢٠١٨م).

عن ٣٢ مليون طلقة ذخيرة للبنادق الهجومية والرشاشات، وهي في طريقها إلى طرابلس وأكد الخبراء أن شركة تركية توسّطت في العملية وعثر الخبراء على وثيقة تؤكد أن السلطات الليبية مستعدة لقبول الحمولة بتوقيع "خالد الشريف" وكيل وزارة الدفاع الليبية، آنذاك وهو نفسه مسؤول الأمن في الجماعة الليبية المقاتلة كما أن كميات الذخيرة التي ضبطت في السفينة تهدد أمن واستقرار المنطقة بالكامل، وتقدم دلائل على أن تركيا نقلت مقاتلين من سوريا والعراق إلى السودان ومنها إلى ليبيا والنيجر.

في ديسمبر من العام ٢٠١٤ تحدثت وسائل الإعلام المصرية أن إدارة الجمارك اعترضت أربع حاويات من الأسلحة قادمة من تركيا ويعتقد أنها كانت موجهة للمليشيات، كما دمرت قوات الجيش الليبي في أغسطس من العام نفسه سفينة متجهة إلى ميناء درنة محملة بأسلحة قادمة من تركيا، ويترجم التغلغل التركي في ليبيا في محاولة فرض أجندتها عبر المشاريع الاقتصادية والفكرية للجماعات الراديكالية عبر جسور الإمداد بالسلح والذخائر، حتى يؤهلها لأن تكون دولة مركز لا دولة هامش مؤهلة وقادرة على المشاركة في نحت مستقبل ليبيا، في نوع من التدخل السافر في الشأن الداخلي والضغط على مختلف القوى الإقليمية والدولية هذه الواقعة ليست إلا تفصيلاً صغيراً في الحرب السرية، التي تخوضها تركيا منذ سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي خريف العام ٢٠١١م على أكثر من جبهة اقتصادية وعسكرية من خلال تنظيمات ليبية لها ولاء مطلق لتركيا^{٥٣}.

ثانياً التدخل الدولي:

يمكن تقسيم هذه المواقف إلى محورين يحاولان توجيه الأحداث في ليبيا، المحور الأول تقوده إيطاليا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يركز كلا البلدين على دعم استقرار الحكومة الجديدة في طرابلس من خلال حشد الدعم الدولي لها، من خلال دعوتها لاجتماعات روما في ديسمبر ٢٠١٥م وأبريل ٢٠١٦م لدعم حكومة الوفاق بقيادة "فايز

^{٥٣} المرصد، النفوذ التركي في ليبيا باق ويتمدد، مجلة بوابة إفريقيا الإخبارية، (طرابلس: ع ٣٠، ٢٤ مايو ٢٠١٨م).

السراج" بهدف الحفاظ على مصالحها التي تقع أغلبها في غرب ليبيا، حيث "مجمع مليته" للنفط والغاز وهو شراكه نفطية عملاقة بين "شركة إيني الإيطالية والمؤسسة الوطنية للنفط" في طرابلس، ومنافذ مرور للهجرة غير الشرعية إلى المتوسط وإيطاليا ومدينة سرت التي يسيطر عليها قوات فجر ليبيا^{٥٤}.

كما شكل التدخل الروسي في ليبيا تحدياً لإيطاليا من جهة تميل موسكو نحو دعم قوات الجيش الوطني بعد أن زارها المشير "خليفة بلقاسم حفتر" عدة مرات في العامين الماضيين، وكان آخرها في أغسطس ٢٠١٧م ومن جهة أخرى فإن روما تشكل محطة لتوزيع الغاز الروسي إلى أوروبا، بما يضعها تحت الضغط الروسي في إمدادات الطاقة كما تسعى موسكو لتوزيع نفوذها العسكري والاقتصادي في البحر المتوسط من الشرق (سوريا) إلى جنوب (ليبيا)، بما يعني ليس فقط للضغط على إيطاليا وإنما على حلفائها الأوروبيين والقواعد العسكرية الأمريكية في صقلية؛ لذا تحركت روما لبناء توافق مع موسكو حول تسوية الأزمة الليبية كما برزت في لقاء وزير الخارجية الإيطالي "انجيلينو الفانو" بنظيره الروسي "سيرجي لافرووف" في مارس ٢٠١٧م في موسكو، فإن ميل موسكو للقوات الجيش الوطني لم يدفعها إلى حظر السلاح الأممي المفروض على ليبيا، بخلاف سعيها للتوسط أيضاً بين المشير "خليفة حفتر" و "فايز السراج" بل إن موسكو عرضت في أغسطس ٢٠١٧م المساعدة على إيطاليا في قضية تدفقات الهجرة من خلال الحوار مع الجهات الليبية وأطراف الصراع^{٥٥}.

أما المحور الثاني فتمثله فرنسا فالجمهورية الفرنسية تركز على ليبيا للحصول على نفوذ فيها بمساعدة شركاء إقليميين إذ تنظر فرنسا للتركز الأمريكي الإيطالي في دعم حكومة مجلس الرئاسي في طرابلس، على أنه عودة للترتيبات التاريخية التي شهدتها ليبيا عقب الحرب العالمية الثانية عندما كانت الولايات المتحدة تشارك إيطاليا في إدارة إقليم طرابلس

^{٥٤} المصدر السابق نفسه، ص ١٥٣.

^{٥٥} خالد حنفي على، تشابكات سياسية إيطاليا تجاه ليبيا، مجلة السياسة الدولية، (المجلد ٥١، العدد ٢١٠، أكتوبر ٢٠١٧م)، ص ١٦٣.

الغرب، بينما كانت فرنسا تدير إقليم فزان جنوب ليبيا وبريطانيا تدير إقليم برقة في شرق البلاد وهو ما يفسر أحد أسباب مشاركة قوات النخبة الفرنسية في استطلاع البيئة الليبية استعداداً للترتيبات الدولية خلال المرحلة المقبلة^{٥٦}.

كم أثار سعي الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" للعب دور الوسيط في الساحة الليبية غضب إيطاليا إذ استشعرت الأخيرة أن فرنسا تسحب البساط من تحت أقدامها في هذا البلد، برز ذلك في رد فعل روما على احتضان باريس للقاء بين "المشير خليفة حفتر" قائد الجيش الوطني و "فايز سراج" رئيس المجلس الرئاسي في يوليو ٢٠١٧م، والذي انتهى إلى الاتفاق على نقاط متعددة منها وقف إطلاق النار وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بل إن وزير خارجية فرنسا "جان إيف لودريان" زار ليبيا خلال سبتمبر ٢٠١٧م، والتقى أطراف النزاع في بنغازي وطرابلس ومصراته وفي مسعى لإنقاذ التعديلات التي حصلت بباريس على اتفاق الصخيرات وتحشى إيطاليا من أن التدخل الفرنسي يجعل موازين القوى داعمة للجيش الوطني أكثر لاسيما في ضوء سعي باريس لتعزيز خطوط التشابك بين مناطق شرق وجنوب ليبيا والساحل والصحراء، وخاصة تشاد والنيجر دفاعاً عن أولوياتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز نفوذها بالمنطقة وبرز الدور التدخل الفرنسي منذ فبراير ٢٠١١م، عندما ساهمت طائرات فرنسية في الإطاحة بنظام معمر القذافي^{٥٧}.

تحديات بناء الدولة ما بعد المرحلة الانتقالية.

وفي حين يكون البناء ضمن أفق زمني تراكمي فإن الحالة الليبية تناقض كل القواعد والمقاييس في محددات بناء الدولة ومقومات ديمومتها، ففي الوقت الذي توفرت فيه الإمكانيات المادية لبناء هيكل بنيوي رصين لدولة مؤسساتية قابلة للاستمرار والتطور من جهة ومن جهة ثانية ما يتميز به موقعها في جنوب المتوسط من قرب جغرافي للديمقراطيات عريقة في أوروبا، فقد كان بالإمكان الاستفادة من تجاربها والانطلاق نحو بناء حقيقي تصبح ليبيا فيه دولة متقدمة بالضرورة على غيرها ممن لا تتاح لهم الفرص والإمكانيات المتاحة لها فإن العكس هو ما جرى فيها إذ إن النظام السابق استند إلى

^{٥٦} كامل عبد الله، ليبيا بين مفارقات المشهد الداخلي والمواقف الإقليمية والدولية، ص ١٥٣.

^{٥٧} خالد حنفي على، المصدر السابق، ص ١٣٧.

موروث حضاري وقيمي كان لابد لليبيا من تجاوزه باتجاه تطوير أفضل فالقبيلة شكلت منظومة اجتماعية اعتمدت عليها أجهزة الدولة والأمن لأجل فرض الهيمنة والحصول على الولاء لاستمرار قبضة الدولة على مختلف القبائل والمناطق في أنحاء البلاد فارتبطت القبيلة بمنظومة الأمن والسلطة في ليبيا^{٥٨}.

وانكفأت الدولة على نفسها وانعزلت عن النماذج الأخرى المتعارف عليها؛ لذا فإن حركة التغيير التي جاءت بها ثورة ١٧ فبراير لها أن تكون حتمية وفاصلة بمواجهة البناء المتداع للنظام السابق. ولكن انحراف الثورة ومع الانفلات الأمني الذي تعرضت له البلاد باتت تلك الميليشيات تشكل مصدر تهديد للبلاد والعباد ومثلت هذه التحديات التي تحيط بالمشهد الليبي من انتشار كثيف للسلاح ووجود الآلاف من المسلحين الذين شكلوا ميليشيات تستمر في حيازة الأسلحة وتطالب بالمزيد من المشاركة في القرار السياسي وترفض التخلي عن سلاحها حتى تلبى مطالبهم المختلفة فإن بقاء الميليشيات يعني غياب مؤسسات الدولة الليبية العسكرية والأمنية والمدنية وفوضى السلاح وتمدد وانتشار التنظيمات المتطرفة وراء شعارات إسلامية محرفة وتفاقم التجاوزات على حقوق الإنسان واعتقالات للآلاف خارج سلطة القانون وممارسة عمليات قتل وتعذيب استدعت انتقادات وإدانة من المنظمات الدولية وأعطت صورة سلبية عن ليبيا التي تعاني من الظلم وغياب دولة القانون^{٥٩}.

مركزات العدالة الانتقالية: تركز على الفترات الانتقالية التي تمر بها البلدان للوصول إلى الديمقراطية والتي لا يمكن تحقيقها إلا بالتطبيق السليم لمناهج وآليات العدالة الانتقالية.

١-الدعوى الجنائية: وهي تحقيقات قضائية مع المسؤولين الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان خاصة كبار المسؤولين ومحاکمتهم، وقد تتم على مستويات محلية وإقليمية ودولية، وقد تقوم بها أجهزة خاصة كالمحكمة الخاصة

^{٥٨} مفيد قاصد الزيدي، ليبيا رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل، الملف السياسي، حلقة نقاشية عقدها الدراسات الأوروبية، مركز الدراسات الدولية،

(بغداد: جامعة بغداد، ع ١١٠، يونيو ٢٠١٢م)، ص ١.

^{٥٩} عامر راشد، تصحيح مسار المرحلة الانتقالية، مقالة من النت، ١ يناير ٢٠١٢م، موقع الإلكتروني.

<https://anbamoscw.com/thoughts/20121001/377194462html>.

بسيراليون، وأول دعوى جنائية كانت أمام محكمة نورم برغو التي أجريت للنازيين في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية^{٦٠}. وتعدّ المحاكمات الجنائية للمسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم الأخرى من أهم التدابير القضائية لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية سواء كانت تلك المحاكم وطنية أم دولية أم مختلطة^{٦١}.

٢- **لجان كشف الحقيقة:** هيئات مؤقتة غير قضائية غالباً ما تعمل لمدة عام أو عامين، معترف بها رسمياً ومفوضة من قبل الدولة، وتستمد صلاحيتها منها وفي الأحيان من المعارضة المسلحة إضافة إلى الدولة، أو ينص عليها في اتفاقية سلام، وتتمتع بقدر من الاستقلال القانوني عادة ما تنشأ في غمار عملية التحول والانتقال فتصب اهتمامها على الماضي، وتحقق في أنماط انتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا حول حدث واحد بعينه، تختتم عملها بتقديم تقرير نهائي يضم استنتاجاتها وتوصياتها، وتركز في عملها على انتهاكات حقوق الإنسان وعلى المعايير الإنسانية^{٦٢}.

٣- **التعويضات وجبر الضرر:** إن تحقيق العدالة الانتقالية لا يتم فقط بمحاسبة مرتكبي التجاوزات والانتهاكات، بل لابد أيضاً ضمان حقوق الضحايا عن طريق تعويضهم عما لحق بهم من ضرر ومعاناة، إذ يمثل التعويض مسألة بالغة الأهمية لتحقيق العدالة الانتقالية لا سيما التعدي على حقوق الإنسان المعترف بها على الصعيدين الدولي والوطني، فأغلب البرامج التعويضية استأثرت باهتمام الدول التي خرجت من النزاع وتمر بحالات الانتقال بعد موجات من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتكون هذه التعويضات على صور مادية أو معنوية وتحديدتها يكون وفق النصوص القانونية الدولية التي تطابقها النصوص القانونية الداخلية^{٦٣}.

^{٦٠} خالد نصر السيد ونيفين توفيق، دراسة عن العدالة الانتقالية، وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية والأكاديمية، (مصر: ٢٠١٢م)، ص ٩.

^{٦١} عادل ماجد، العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، (م ٤٨، ع ١٩٢، أبريل ٢٠١٣م).

^{٦٢} أحمد شوقي بنوب، العدالة الانتقالية المفهوم والنشأة والتجارب، ورقة عمل مقدمة أثناء حلقة نقاشية عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية، (٨ مايو ٢٠١٣م).

^{٦٣} ديندار شيخاني، التعويضات احدى وسائل تحقيق العدالة الانتقالية، (العراق: د. ط، ٢٠١٢م)، ص ١٢١-١٢٢.

لقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مسألة التعويضات في قرارها المرقم (١٧٤/٦٠) في ١٦/١٢/٢٠٠٥م، والمتضمن المبادئ الأساسية والتوجيهية فيما يخص الحق في الأنصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن هذه المبادئ تعويض ما يتكبده الضحايا من ضرر وعلى الدول وضع برامج وطنية للتعويض وتقديم المساعدات، وقد برهنت التجربة على أن أكثر برامج التعويض نجاحاً هي تلك التي تصمم بالتشاور مع المجتمعات المتأثرة لا سيما الضحايا^{٦٤}.

٤-الإصلاح المؤسسي: إن الإصلاح المؤسسي يعد من البرامج المتبعة لتحقيق العدالة الانتقالية في الدول التي شهدت نزاعات وممارسات عنيفة وانتهاكات لحقوق الإنسان، وصولاً منها إلى الديمقراطية والسلام وسمو القانون وتحقيق التنمية في أوسع نطاقاتها إذا عملية الإصلاح المؤسسي ترمي إلى إعادة هيكلة الأجهزة والمؤسسات المشتبه بارتكاب منتمين لها انتهاكات لحقوق الإنسان وبناء مؤسسات عامة عادلة وفعالة، وأبعاد المسؤولين ممن ارتكب تلك الجرائم ومنع تكرار انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة في قطاعي الأمن والقضاء، مثال ذلك ما حصل في العراق بعد الاحتلال الأمريكي إذ تم حل وزارة الإعلام والمؤسسة العسكرية وشرع قانون سمي بقانون اجتثاث البعث، ثم عدل فيما بعد وسمي بقانون المسألة والعدالة كما ينبغي أن يشمل الإصلاح المؤسسي برامج تدريبية شاملة تستهدف المسؤولين والموظفين العموميين بشأن معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المعمول بهما^{٦٥}.

٥-المشاورات والمصالحة الوطنية: إن العدالة الانتقالية ذات صلة وثيقة بالمصالحة الوطنية، وإن المصالحة الوطنية كأحد مكونات منظومة العدالة الانتقالية تشكل في حد ذاتها أهم أهدافها، إذ إن المصالحة الوطنية قد أصبحت من أهم مفردات أي تسوية سياسية وأن عدم تحقيقها قد يفشل التسوية برمتها، وتمثل المصالحة الوطنية عن طريق المشاورات بين

^{٦٤} انظر: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، (٢٠١١م) ص ١٣.

^{٦٥} انظر: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، مواضيع العدالة الانتقالية، ٢٠١٣م، موقع الإلكتروني. <http://ictj.org/ar/ouy-work>

إفراد الشعب للتعبير عن مدى تضررهم من الفترة السابقة، وهذا يساعد القائمين على تيسير هذه الفترة ووضع استراتيجية عملهم في الاتجاه الصحيح^{٦٦}.

٦- **حفظ الذاكرة:** يتمثل إحياء الذاكرة في أي حدث أو واقعة أو بيئة تعمل كآلية للتذكر ويمكن أن يتم إحياء الذاكرة بشكل رسمي، (مثل إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (جدارية في مجتمع محلي) ويسعى الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف عليهم، ويعمل على شفاء التمزق والألم الحادث داخلياً من جهة، كما يعمل بذات الوقت على مقاسمة الذكرى والأسى مع الآخرين من أبناء المجتمع، وتساعد على الوقوف بجانب المجني عليهم ويقوي المساندة والتآخي معهم في مواجهة الألم؛ لذا يجب على الدولة إحياء ذكرى ضحاياها بما لديها من سلطات وصلاحيات^{٦٧}.

نتائج البحث:

١. إن تدخل حلف الناتو في ليبيا ٢٠١١م وما آلت إليه الأزمة الليبية بعد التدخل الأجنبي إذ أصبحت مصالح الجهات الخارجية المتدخلة في ليبيا مترسخة ومعقدة في آن واحد، ولقد تحولت العوامل الدولية والإقليمية المتنافسة في التدخل في شؤون ليبيا الداخلية، والتي تحاول السيطرة على مقدرات الشعب الليبي وخياراته، وتسعى إلى تفتيت الدولة في ليبيا.

٢. بعد أكثر من ثماني سنوات على الحصاد المر تخرج ليبيا من نفق إلى نفق أشد ظلمة حيث ضاعت فيها الأحلام وانهارت الوعود التي توقت الشعب إلى التحرر والنهوض والتقدم، فاصطدم بفشل مشروع بناء الدولة الحديثة التي تنوعت فيها أساليب نهب الأموال والثراء على حساب البلاد، إذ لا وجود لرقيب أو حسيب الكل يتفنن في سرقة الأموال

^{٦٦} محمد يونس الصائغ، العدالة الانتقالية ودور منظمة الأمم المتحدة في إرساءها، (العراق: جامعة الموصل كلية الحقوق، د.ط، ٢٠١٤م)، ص ٢٩

^{٦٧} بصائر علي محمد البياتي، حقوق المجني عليه أمام المحكمة الجنائية، أطروحة دكتوراه في القانون الجنائي، (بغداد: جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٥م)، ص ٢٧٨.

العامّة، بوجود زعامات مزيفة استباحّت كلّ شيء في صراع لتتفرد بسلطة وهيمنة وإقصاء كلّ شريف في غياب لقيادات الوطنيّة.

٣. لقد هيمنت الكيانات المؤدّجة من المجموعات المسلّحة بالسيطرة على مفاصل الدولة والاستعداد للتفريط في المصالح الوطنيّة، فأصبحت ليبيا سلعة رخيصة تتجاذبها مصالح الدول الكبرى وتتدخل في شؤونها بإمداد الأطراف المتصارعة بالسلاح والذخائر وتغذية النزاعات والحروب بين الفرقاء لتسقط ليبيا في براثن الظلام، وأضحت دولة منهارة ترهّن للقوى الخارجيّة.

٤. أصبحت ليبيا في مهب الريح مستباحة من الدولة الأجنبيّة التي تتدخل في شؤونها الداخليّة حتّى باتت تهدد بناء الدولة، لتدخل البلاد في منطقة الفشل التي أجبرت عليها بتآمر دولي وإقليمي من دول عربيّة شقيقة، وأجنبيّة صديقة، وفي النهاية فإنّ الشعوب المغلوبة على أمرها هي التي تعاني وتدفع ثمن تلك الصراعات والحروب الداخليّة، وهذه الكارثة قد حلت بالشعب الليبي، وانعكست على حياة الليبيين وأصبحت لها نتائج وخيمة على مجريات الحياة في ليبيا.

References:

- 'ali, Ibrahim. (1997). *al-Hquq Wa al-Wajibat al-Dwaliyyah Fi 'alam mutaghaiyyr*. Cairo: Dar al-Nahdah al-'arabi, 3rd Edition.
- 'alwan, Mohammad Yusof, (2003). Al-Qanon al-Dwaliy Li hoqoq al-Insan, *Majalah 'ilm al-Fikr*. Kuwait: al-Majlis al-Wataniy Li al-Thaqafah Wa al-Funun Wa al-'adab, 'ada: 4.
- 'ali, Khaled Hanafi, (2017). Tashabuk Siyasa Italiya tijah Libiya, *Majalah al-Siyasa al-Dwaliyyah*. Mojallad: 51, 'adad: 210.
- Abd Allah, Kamel, (2016). "Libiya Bain Mufarqat al-Mashhad al-Dakhliy Wa al-Mwaqif aal-Iqlimiyyah Wa al-Dwaliyyah" *Majalah al-Siyasa al-Dwaliyyah*. Mujallad: 51, 'adad: 205.
- Al-'arusiy, Mohammd Isam. (2011). Al-Harak al-Siyasiy al-'arabiy Hal Hua bidaiyyah Li 'aqd Ijtima'iy Jadid, *Majalah al-Mustaqbal al-'arabi*. 'adad: 393.
- Al-'irfawiy, Mahmud. (1991). *Makhaḷ al-Imriyaliyyah Wa al-Fashiyyah al-Italiyatiyn Wa 'usr Weladteha Wa dafnuha Fi Libiya*. Tarjmaḥ: 'umar al-Taḥer, Trablus: Manshwrat markaz Dirasaḥ Jihad al-Libiyyin, 2nd Edition.
- Al-'ansariy, 'ahmad al-Ta'ib, (1963). *Al-Manhal al-'azb Fi Tarikh Tarablus al-Gharb*. Trablus: Manshwrat maktabah al-Farjaniy, 1st Edition.
- Al-Baiatiy, Sa'ir 'ali Mohammad, (2005). *Hoqoq al-Majniy 'alaih 'amam al-Mahkamah al-Jina'iyyah. Itroḥah Diktrah Fi al-Qanon al-Jina'iy*, Baghdad: Jami'ah Baghdad, Kuliyah al-Qanon.
- Al-Ghanushiy, Suail. (2013). *Mawqi' al-Jaziyrah Net*. Doha: 22 March.
- Al-Harir, Abd al-Mawla Salih, (1988). *Al-Tmhid Li al-Ghazo al-Italiy Wa Mawqif al-Libiyyin Minh 1991-1943*. Trablus: Manshwrat markaz Dirasaḥ Jihad al-Libiyyin, 2nd Edition.
- Al-Ma'diy, al-Husainiy al-Husainiy, (2013). *Al-Malik Mohammad Idris al-Sinusiy "Ḥaiatuh Wa 'asruh"*. Cairo: Dar Kunuz, 1st Edition.
- Al-Ma'iniy, Khaled xamzah, (2012). *Mawqi' al-Jaziyrah Net*. Doha: 9 April.
- Al-Marsad, (2016). *Dirasat Wa Istishrat*. Qatar Wa al-Imarat Wa al-Tanafus al-Hassas Fi Libiya.
- Al-Marsad, (2018). Al-Nefoz al-Qatariy al-Turky Fi Libiya Yatqahqar, *Majalah Bawabah Ifriqiya al-Ikhbariyyah*. Trablus: 'adad: 54.
- Al-Marsad, (2018). Al-Nefoz al-Turky Fi Libiya Baqiy Wa Yatamaddad, *Majalah Bawabah Ifriqiya al-Ikhbariyyah*. Trablus: 'adad: 54.
- Al-Minawiy, Ramziy, (2002). *Rajul Min Jahannam*. Cairo: Dar al-Kitab al-'arabi.

Al-Sa'igh, Mohammad Yunos, (2014). *al- 'adalah al-Intiqaliyyah Wa dawr Munazamat al-Umam al-Mutahedah Fi Irsa'iha*. Iraq: Jami'ah al-Mosel, Kuliyyaht al-Hoqoq.

Al-Samrra'iy, Noriy, Wa akharon, (n. d). *al-Doal al-Kubra Bain al-Harbain al- 'almiyyatiyn 1914-1945*. Baghdad: Matabi' Wezarah al-Ta'lim Wa al-Bahth al-'ilmiy.

Al-Zaydiy, Mufid, (2011). *Al-Tarikh al- 'arabi Bain al-Hadathah Wa al-Mu'aserah*. Amman: Dar 'Usamah Li al-Nasher, 1st Edition.

Al-Zaydiy, Mufid, (2012). Libiya ru'iah Min al-Dakhil Ila al-Mustaqbal, al-Malaf al-Siyasiy, Halaqah Niqashiyyah 'aqadha al-Dirasat al-'urubiyyah *Markaz al-Dirast al-Dwaliyyah*. BAghda: Jami'ah Baghdad, 'adad: 110.

Berniya, Kustanzio. (1985). *Üarablus Min 1510-1850*, Ta'rib: Khalifah Mohammad al-Talysiy, Benghazi: Dar al-Kutub al-Wataniyyah, al-Dar al-Jamahiriyyah Li al-Nasher, 1st Edition.

Biniuob, Ahmad Shawqiy, (2013). al- 'adalah al-Intiqaliyyah al-Mafhom Wa al-Nash'ah Wa al-Tajarub, *Waraqah 'amal*. Markaz Dirasat al-Wahdah al-'arabiyyah.

Bo Safsaf, Abd al-Karim, (1996). *Jam 'iyyah al- 'ulama' al-Muslmin al-Jaza 'riyyin Wa 'alqteha Bi al-Harkat al- 'ukhra*. Algeria: Manshwrat al-Muthaf al-Wataniy Li al-Mujahed.

Broshin, Nicolaï Ilitsh, (2001). *Tarikh Libiya Fi al- 'aser al-Haith*. Tarjamah: 'imad Hatem, Beirut: Dar al-Kitab al-Jadid al-Mutahedah, 2nd Edition.

Dahesh, Mohmmad 'ali. (2014). *Al-Maghribal- 'arabi al-Mu'aser*. Beirut: al-Dar al-'arabiyyah Li al-Musu'at, 1st Edition.

Diyab, 'ahmad Ibrahim, (1988). Al-Gazo al-Italiy Fi al-Sahafah al-'arabiyyah, *Majalah al-Bechoth al-Tarikiyyah*. Trablus: Manshwrat markaz Dirasah Jihad al-Libiyyin, 1st Edition.

Firo, Sharel. (1994). *Al-Huliyyat al-Libiyyah*, Tarjamah: Mohammed 'abd al-Karim al-Wafi, Bengasi: Manshwrat Jami'ah Qaryonis, 3rd Edition.

Habiyb, Hinriy, (1981). *Libiya Bain al-Maliy Wa al-Ha'ler*. Tarjamah: Shaker Ibrahim, Trablus: al-Munsh'ah al-'arabiyyah Li al-Nasher, 1st Edition.

Hakim, Samiy. (1970). *Istqlal Libiya Baina Jami'ah al-Doqal al- 'arabiyyah Wa al- 'umam al-Muthidah*. Cairo: Maktabah al-'anjlo al-Masriyyah, 2nd Edition.

Harb, 'ali. (2000). *Hadith al-Nihaiyat, fetohat al- 'aolamah Wa Ma 'ziq al-Hawiyyah*. Al-Dar al-baiydha: al-Markaz al-Thaqafiy al-'arabi, 1st Edition.

Hofman, Listanliy. (2002). *'assast al-Welaiyat al-Muthedah al- 'amrikiyyah al-Nizam al- 'almiy al-Jadid*. Tarjamah: Mohammad Sharif, Riyadh: Maktabah al-'kiban.

Ibn 'Abd Allah 'Abd al-'aziz, (2001). *Mu 'alimah al-Taswuf al-Islamiy*. Morocco: Dar al-Ma'rifah, 1st Edition.

Jad, Imad. (2000). *Al-Tadkhul al-Dwaliy Bain al-I'tibarat al-Insaniyyah Wa al-'ab'ad al-Siyasah*. Cairo: Markaz al-Dirasat al-Siyasiyyah al-Istratijiyyah Bi al-'ahram.

Khedwriy, Majid. (1966). *Libiya al-Hadiythah derasah Fi Tatwuriha al-Siyasiy*. Beirut: Dar al-Thaqafah, Mu'assasah Franklin Li al-Tiba'ah Wa al-Nasher.

Kiysenjer, Hinriy, (2012). Hal Hia 'aqidah jadidah Li al-Tadakhul, *Majalah Washinton Post*. Tarjмах: 'adil Bader Suliman, Naqlan 'an Jaridah al-Watan al-Suriyyah.

Lindraw, Suzan, (2016). *'indma tusbih al-Haqiqah Khianah*. Tarjмах: Dawood Suliman al-Qarnah, Riyadh: Sharikah al-'ekiban, 1st Edition.

Luis, Birnard Hinriy, (2016). *Tanzim Da'ish Wa Taqsim al-'alam al-'arabi*. Mudawanat 'arabiyyah Zahmat Suwar.

Majsd, 'adil, (2013). al-'adalah al-Intiqaliyyah Wa al-Idarah al-Najehah Li Marhalah Ma ba'd al-Thawrat, *Majalah al-Siyasah al-Dwaliyyah*. Mojallad: 48, 'adad: 192.

Mashriy, Jamal. (1987). *Gughrafiah al-Jaza'ir Wa al-Maghrib al-'arabi*. Algeria: al-Ma'had al-Tarbawiy.

Nabluk, Taim, (2001). *Al-'uqubat Wa al-Manbuzun Fi al-Sharq al-'awsat: Iraq, Libiya, al-Sudan*. Beirut: Markaz Dirasat al-Wahdah al-'arabiyyah, 1st Edition.

Naser, Khaled, Wa Tawfiq, Nivin. (2012). *Dirasah 'an al-'adalah al-Intiqaliyyah*. Egypt: Wahdat al-Dirasat Wa al-Buhuth al-Barlamaniyyah Wa al-'akadimiyyah.

Nukhbah Min al-'ulama', (2012). *Al-Tafsir al-Muiyassar*. Al-Madinah al-Munawara: Maktabah al-Malik Fahd al-Wa'aniyyah, 4th Edition.

Sa'd Allah, 'umar, (2005). *Hoqoq al-Insan Wa hquq al-Shu'ub*. Algeria: Diwan al-Matbu'at al-Jam'iyyah, 3rd Edition.

Sammor, Huda Abd al-Haimd, (2010). *Tarikh al-'arab al-Mu'aser*. Cairo: al-Sharikah al-'arabiyyah Li al-Taswiq Wa al-Tawridat, 2nd Edition.

Shaker, Fu'ad. (2002). *Al-Iqtasad al-Libiy al-Madiy -al-Hader* 'afaq al-Mustakbal, *Majalah Itihad al-Masaref al-'arabiyyah*, Beirut: 'adad: 253.

Shikhaniy, Dindar. (2012). *al-Ta'widat Ihda wasa'il Tahqiq al-'adalah al-Intiqaliyyah*. Iraq.

Net:

Al-Markaz al-Dwaliy Li al-'adalah al-Intiqaliyyah, Mawali' al-'adalah al-Intiqaliyyah, (2013). *Mawqe' Ilikroniy*, <
[http:// http://ictj.org/ar/ouy-work](http://http://ictj.org/ar/ouy-work) .

Al-Mazughiy, Milad 'umar. (2017). *Majalah Ra'iy al-Yaom*, 3December, Mawqe' Ilktroniyy, < <http://mezoghi@gmail.com>.

Al-Mughairiy, Mohammad Zuhair. (2014). *Haikalah al-Nizam al-Siyasiy Fi Libiya*, Mawqe' Iliktroniyy, < <http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com>.

Al-Nas al-Kamel Li Khitab al-Ra'is Obama. (2009). *Jami'ah al-Qahirah*, Mawqe' Iliktroniyy, < <http://mnv.america.gov/st/20090604131858>.

Al-Sharbiniy, Shaziyy 'umar. (2012). *Haqiqah Ma Jara Fi Libiya*, Mawqe' Iliktroniyy, < <http://www.kassioun.org/index.php?mode=article&id=19488>.

Huriyyah al-'arab Fi quwatihm, (2017). *Majalah Tushriyn*, Tarjamah: Iman al-Danon, Damascus: tasdur 'an Mu'assasah al-Wahdah Li al-Sahafah Wa al-Ttiba'ah, 'adad 121913, 1st April.

Khder, Ahmad Ibrahim. (2011). *Libiya sira' 'ala al-Nift 'am al-Satarah 'ala al-Masrafiyyah*, 28 Septmber Mawqe' Ilktroniyy, < <http://www.aiukah.net/Web/khedr/10862/34981/>.

Rashed, 'amer, (2012). *Tashih Masar al-Marhalah al-Intiqaliyyah*, Mawqe' Iliktroniyy, < <http://anbamoscw.com/thoughts/20121001/377194462html>.